

فهما لتعريفها في اول تعريفها لام التعريف **قوله** والظرف المضاف الى الجملة واذا جازون
 بناوع على التعريف اى يجوز بنا الظرف المضاف الى الجملة على النسخ نحو هذا يوم ينفع الصادقين
 صدقهم والى ذلك قوله **قوله** ومن يجرى بومئذ لاكتسابه البناء من المضاف اليه قبل المراد
 بالجملة نحو الفعلية لودم جواز بناها عن اضافتها الى الجملة الاسمية وهو بمنزلة عند
 الاولين لان الجملة مبنية سوالات فعلية واسمية فيكونا اكتساب المضاف اليها المضاف اليه
 من قوله يجوز ان يجرى افعالها ايضا لكونها اسما مستخفة للاعراب والجبلة ككتساب المضاف
 الى المبتدئ ان يسميته **قوله** وكذلك مثل وغيره ما وان اى وذلك ليجوز بنا وغيره مثل
 على النسخ اذا اضيفا اليها نحو فيما يمشى ما تقوم والى ان نحو فيما يمشى ان تقوم والى ان
 نحو فيما يمشى ان تقوم المشابهة لهما الطرفين المضافة الى الجملين اذ اوجب جواز اعرابها
 لكونها اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الطرفين لكونهما مشابهي الطرفين
 من حيث احتياجهما الى المضاف اليه **قوله** المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه فنقله
 ما وضع لشيء يشابه النكرة وقوله بعينه يخرج النكرة لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المقتر
 والاعلام والمبهات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء
 والمضاف الى افعال وانما قال مستخفة لانه لا يضيفنا الى احد من النظم لم يترجم المضاف من
 المضاف اليه وفي **قوله** المجرى من اوضاع لشيء بعينه نظرا لانه لو اجرى اراء بلغة المتخمين
 خرج عن اعلام الجناس كاسامة الامة لانه لثقلب فان كان اصد علم ولبس العلم المحض
 بعينه وان اراء به مطلق التمييز عن المعنويات فضل في جميع اقسامها فان كل
 واحد منها والى على شئ بعينه لا يثبتا لغيره من الالتماسات اما المعرف بلام التعريف فاللام
 فيها لتعريف الجملين في اهلها للناس ليدانوا بالدهم ولما تعريف استغراق الجملين

لعول

لقولك تعالى انزلنا الانسان لخير الا انفسا الذين امنوا واما للعهد بان يذكرنا كونه يعاد
 المتكلم موقفا لقوله تعالى انما ارسلنا الى فرعون رسولا فغصه فرعون بالرسول وان يكون
 موهوبا الى الذم كقولك ادخل السوق اذا كان سويا موهوبة عندك بان يحاطر المصلحة
 الذي يحى العنارب والمغزوب وقد مر **قوله** والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متنازل
 اشبهه غير موضع واحد وقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وقوله غير متنازل
 عين يخرج عنه سائر المعارف لكونه متنازلا عن غير فان كانت مضافا الى طبع لكونه متنازلا عن
 ويكون بان اعمرا اذا حوطب به وقوله موضع واحد ليعضد به العلم الذي وقع فيه الاشارة
 نحو زيد اذا سعى به رجل ثم سعى به اخر فانه وان كان متنازلا عن غير لكن ليس بموضع واحد بل اشارة
 اعلم ان في نظرها لان انت مثلا امر موضع محاطب عين والى طبع عين من السبيل
 للاول لعدم فهم المحاطب العين من والا الى التنازل لانه لم يكن مرتبة لكونه موضع على شئ بعينه
 معين والمقدضا لانه لا يشارك حتما في موضع محاطب عين ومنه لونه موضع على شئ
 عين معين لان ذلك لشيء معين نخرج منه على طبع عين عن المشكل للمقابل لانه نقول لا يبين
 ذلك لانه موضع على شئ بعينه والا لكانه مثل جعل حرفة لانه موضع لاجد من احوال التميز
 عن واحد من غير احوال وان تثلثت ورجل يمشى كان في انهما موضع عن واحد لهما
 واحد من الحاطين والآخر لاجد من احوال لكن مثل جعل لانه لا يملك بالاطراف
 والمتكلم في لونه موضع معين واعلم ان حجاب يجرى حجاب واحد وان مثل التكل
 باعتبار ان مفهومه في حاطبه زيد كان اعمرا ورجل يمشى اعتبارا عن حرفة المشي لانه سبب
 فصدركه شخصنا حينا واذ لم يثبت ذلك المراه بفعلهم لانه موضع على شئ بعينه وانما من اعتبار
 الحرفة والتخصر لانه والمراد بقوله انه متنازل عن غير ان يجوز استعماله في شئ غير الذي
 سئلته